مجلة العلوم الاقتصادية

Journal homepage:

http://journals.sustech.edu/

كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وأثره في صناعة القرار

حيدر أحمد حسن صالح و هلال يوسف صالح

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا– كلية الدراسات التجارية

المستخلص:

هدفت الدراسة الي التعرف علي العلاقة بين الافصاح المحاسبي ومدي كفاءتة في صناعة القرارات، والتعرف علي مدي رضا مستخدمي البيانات المالية عن مستوي الافصاح الحالي في المنشآت ، والتعرف علي المشاكل الناجمة عن نوعية الافصاح المالي في المنشآت ،وتحقيق دقة وموثوقية المعلومات المعروضة بالقوائم المالية المحاسبية مما يضفي عليها المصداقية، و المساعدة علي تنمية الوعي المحاسبي لدي المستثمرين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية بضرورة الافصاح الكافي عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية .

اختبرت الدراسة الفرضيات التالية: الفرضية الاولي، ضعف كفاءة الافصاح المحاسبي بالقوائم المالية يؤثر علي مستخدمي المعلومات المحاسبية ، الفرضية الثانية الوعي والمعرفة بالتقارير المالية لدي المستثمرين يؤثر علي صناعة القرار. توصلت الدراسة الي نتائج منها،ان الافصاح المحاسبي بالقوائم المالية يعتبر المصدر الاساسي للمعلومات التي يعتمد عليها المستخدمين والمستثمرين في صناعة قراراتهم، وان الافصاح المحاسبي بالقوائم المالية لدي الشركات يحتوي علي العناصر الضرورية التي تساعد المستخدمين في صناعة قراراتهم ،وان المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية تساعد في صناعة القرار، وان متطلبات ومفهوم واهداف المعلومات المحاسبية المنشورة يدعم كثيرا" القرارات لدي المستثمرين في المنشأة .

اوصت الدراسة بإصدار دليل لافضل الممارسات لادارة كفاءة الافصاح المحاسبي في القوائم المالية لدي المنشات يتضمن قواعد ومبادئ تبني علي الشفافية التامة وتشجع المنشآت علي الالتزام بمتطلبات الافصاح الصادرة في سوق الخرطوم للاوراق المالية، و تطوير الاطار القانوني للافصاح المحاسبي بالقوائم المالية المحاسبية بما يدعم تطبيق صناعة القرارات الرشيدة في المستقبل .

Abstract:

The study aimed at exploring the relationship between the accountancy disclosure and its effect on the efficiency in decision making, besides examining the satisfaction of financial lists users with the prevailing standard of disclosure in firms. In addition, to understand the problems that arises as a result of the types of financial disclosure at firms. Also, to assess the accuracy and reliability of the information presented on financial lists, as well as encouraging raising accountancy awareness among investors and other users of financial lists about the necessity of accountancy disclosure in financial lists. The research has investigated the following hypotheses:

The inefficiency of the accountancy disclosure in the financial lists is affecting the accountancy information users; the investors awareness and knowledge of the

financial reports can affect the decision making process. The research main results include the following: the accountancy disclosure in the financial lists is the basic source for information on which users and investors mainly depend when making decisions. Moreover, accountancy disclosure in the financial lists for companies includes the essential elements that help users to make decisions. Also, accounting information which is included in the financial lists help in decision making process. Furthermore, the concept, requirements, and the objectives of the published accounting information support the decision which is made by investors at firms. The research has recommended the following: issuance of a handbook that contains the best practices in managing the efficiency of accountancy disclosure in the financial lists at firms, this handbook should include the principles that built on transparency to encourage the firms to abide by the requirements of disclosure issued by Khartoum Stock Exchange Market, as well as developing the legal framework of the accountancy disclosure in the financial lists in order to support the implementation of a rational decisions in the future.

الكلمات المفتاحية : البيانات المالية – الاصلاح المالي – صناعة القرارات .

المقدمة :

تميزت شركات الأموال عالميا بأنها لاتركز على الاعتبار الشخصي، بل يتم التركيز على الاعتبار المالي. مما ينعكس على الاهتمام بما يقدمه الشريك في حصة راس المال ،دون الاهتمام بشخصيته . والذي أدى بدوره إلى جذب العديد من المستثمرين الذين يرغبون في استثمار أموالهم دون التدخل في أدارتها . وذلك أما لعدم توفر الوقت لديهم أو لعدم إلمامهم بالجوانب الفنية اللازمة لادارة الأموال .

أن المميزات في شركات الأموال عديده تشمل:جذب أموال المستثمرين ،الفصل بين الملكية والإدارة، المسئولية المحدودة الحياة الإنتاجية الطويلة وسهولة تداول راس المال في شركات المساهمة العامة،وهى إحدى أنواع شركات الأموال،التي تعرف بانها الشركات التي ينقسم رأس مالهما إلى حصص متساوية القيمة يطلق عليها(اسهم قابلة للتداول)، مما انعكس إيجابا على الاقتصاد، يتوقف نجاح هذة الشركات،اولا على رضا مستخدمى التقارير المالية التى تضم قائمه نتائج الاعمال و الموقف المالى و التدفقات النقدية،بالاضافة الى قائمة التغير فى حقوق الملكية خلال فترة معينة. كما يتوقف نجاح الشركات ايضا على مدى تاثير المعلومات عنها فى التقارير المالية على قرارات هؤلاء المستخدمين (المستثمرين و الممولين). والذى يضمن لهؤلاء المستخدمين حق المطالبة باحتياجاتهم من هذة المعلومات وهو المعيار المحاسبى(الافصاح الكافى فى التقرير المالى) والذى يعتبر من المعايير الاساسية فى المحاسبة.

تمثلت مشكلة الدراسة في ضعف كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في شركات المساهمة العامة في سوق الخرطوم للأوراق المالية ،عدم ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية لصناعة القرار في شركات المساهمة العامة في سوق الخرطوم للأوراق المالية ،ضعف الوعي والمعرفة بالتقارير المالية لدي المستثمرين في صناعة القرار في شركات المساهمة العامة في سوق الخرطوم للاوراق المالية .

فروض الدراسة :

هدفت الدراسة الي إختبار اثر ضعف كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في شركات المساهمة العامة في سوق الخرطوم للأوراق المالية علي قرارات المستخدمين، و إختبار أثر الوعي والمعرفة لدي المستثمرين

بالقوائم المالية في شركات المساهمة العامة في سوق الخرطوم للأوراق المالية علي صناعة القرار، ومن ثم بيان اثر ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في شركات المساهمة العامة في سوق الخرطوم للأوراق المالية علي صناعة القرار .

و بناءاً علي مشكلة الدراسة تتمثل أهمية الدارسة بالاتي :-

1/ الاهمية العملية ، وفي الجوانب التطبيقية هناك تكلفة إضافية لإصدار المعلومات والافصاح عنها من خلال توفير معلومات دقيقة للشركات،كما أن مذيداً من الافصاح مع عدم وجود حدود أو سقف له يؤدي الي نزيف للاموال.

2/ الاهمية العلمية ،وهي مستوي الشفافية المطلوب تحقيقها في ظل إتخاذ القرارات من خلال الافصاح بالتقارير المالية حتي يتمكن المستثمرين من الاطمئنان إلي الموقف المالي للشركة ومدي كفاءتها، و توضيح الافصاح المحاسبي وبيان واظهار اهمية النسبية لمستخدمي المعلومات المحاسبية ومساهمتة في صناعة القرار، و توفير معلومات ملاءمة لاتخاذ القرارات بيان المقدرة الربحية للمنشات والمساعدة في وضع الخطط المستقبلية والالتزام بالمعايير المحاسبية التي تفرضها جهات تنظيم المهنة .

أعتمدت الدراسة علي الاسلوب التاريخي والاسلوب الاستنباطي والاستقرائي والتحليل الوصفي وعمل استبانة وتحليلها بالطرق الاحصائية بالاضافة الي الاطلاع علي المراجع والمصادر العلمية ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة .

الإفصاح المحاسبي النشاة والتطور

يرتبط تطور الإفصاح بشكل وثيق مع تطور المحاسبة،وتتأثر ممارسات ومعايير الإفصاح المحاسبي بالنظم القانونية ومصادر التمويل والروابط السياسية والاقتصادية (الصعيدي ابراهيم احمد- 1985م)، و مستوي التعليم والثقافة (درويش،ابراهيم-1974م)، تحولت الوظيفة المحاسبية من التركيز علي دورها الرئيسي الذي كانت تقوم به كنظام للمعلومات غايته الاساسيه توفير المعلومات المحاسبية للمساعدة في صناعة واتخاذ القرارات (شيخة إبراهيم)، الأمر الذي أدي إلي انفتاح المحاسبة علي فروع العلوم الأخرى، و يسمى بالمحتوي الإعلامي للتقارير المالية الذي أدي بدوره إلي تطوير مفهوم الإفصاح ،في المقابل هنالك بعض الدول تزاول بها التنظيمات المهنية دوراً محورياً في زيادة الالتزام بمتطلبات الإفصاح، كما أن معرفتهم لا تمكنهم من الإلمام بطريقة إعداد القوائم المالية وقد ساهمت عدة عوامل في تطوير مفهوم الإفصاح المحاسبي تتمثل في الآتي (مصطفي إبراهيم):

1. العوامل الاقتصادية
2. العوامل الادارية
3. العوامل القانونية

تعريف الإفصاح المحاسبي:

الإفصاح لغة يعنى البيان(إبن المنظور- 1971م) أفصح الصبح إذ اظهر،الإفصاح الظهور والبيان والكلام الفصيح ما كان واضح المعنى سهل اللفظ ،جيد السبك (أحمد المصري- 1985م)، و يقال أفصح الأمر وضح ، وأفصح عن مراده بينة ولخصه (أحمد النور- 2003م)، كما يعرف الإفصاح بإظهار سر أو شئ غامض .

عرف الإفصاح المحاسبي بأنه توصيل بيانات غير علانية ونشر لمعلومات تساعد مستخدمي البيانات المالية والمحاسبية على تفهم القوائم المالية وماتحتويه من أرقام بصورة كافية، وعرف أيضا بأنه إتباع سياسة الوضوح

ولظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهنية بالمشروع (عبدالعال،أحمد رجب- 1993م)، الإفصاح انتهاج سياسة الوضوح الكاملة في إعداد القوائم المالية المنشورة (نور أحمدالسوافيري- 1997م)، وان الحقائق العامة التي تهتم بالطوائف المختلفة والتي تؤثرفى حكمهم على مدى تقدم المشروع ينبغي إيضاحها وتلخيصها بشكل يساعد على فهمهاو يستخدم لفظ الإفصاح المحاسبي في تقديم المعلومات الضرورية عن الوحدة الاقتصادية والتي تؤثر على قرارات المستخدم الواعي للتقارير المالية (جمعه إسماعيل- 2000م)، كما يعنى الإفصاح المحاسبي اتباع سياسة الوضوح الكامل ولظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي يعتمد عليها الأطراف المهتمه بالمشروع (صلاح احمد محمد- 1997م)، علي أن تشمل القوائم المالية والملاحظات المرفقة بها لكل المعلومات التامة المتعلقة بالمشروع لتجنب تضليل مستخدمي القوائم المالية (شبو،اسماعيل- 2007م) .

الإفصاح هو العملية التى تتصل المنشاة من خلالها بالعالم الخارجي (النجار،جميل- 2007م)، ومن الناحية النظرية والتطبيقية على حد سواء فهو يشير إلى إرفاق إيضاحات بالقوائم المالية المحاسبية وتتناول إيضاح أو تفعيل المعلومات الخاصة بالبنود الواردة في القوائم المالية وخارجها وذلك بهدف أن لا تكون القوائم المالية للمنشاة مضللة ،الإفصاح المحاسبي هو العلانية والنشر لبيانات ومعلومات تساعد علي فهم القوائم المالية وما تحتويه من أرقام ومعالجات (أحمد،رزق- 2002م)، وعرف الإفصاح المحاسبي بأنة إظهار المعلومات المالية سواء الكمية أو الوصفية في القوائم المالية (سليمان خالد ، 2002م)، أو في الهوامش والملاحظات و الجداول المكملة، مما يجعل القوائم غير مضللة وملائمة لمستخدميها من الأطراف الخارجية ، التي لديها سلطة محدودة للحصول علي المعلومات التي ترغبها،وذلك بغرض تمكينهم من اتخاذ قرارات رشيدة ومفيدة،(المعايطة،سليمان،خالد- 2002م)، ويتم الإفصاح في الوقت المناسب دون تأخير حتى لا تصبح المعلومات عديمة الفائدة (صالح محمد ، 2004م)، وعرف الإفصاح المحاسبي بأنه عرض المعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته، وأن تكون المعلومات ملائمة ويكون لها تأثير على صافى الدخل،والمركزالمالي (الفر،عبد الشكور- 2005م)، يستطيع الدارس تعريف الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المحاسبية بأنه نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمشروع سواء أن كانت معلومات كمية أو معلومات وصفية أو معلومات أخرى تساعد المستثمر علي اتخاذ قراراته وتخفض من حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية المستقبلية (حسين،عبد الله- 1998م).

متطلبات العرض والإفصاح:

تبوب هذه المتطلبات إلى متطلبات عامة للعرض وأخرى للإفصاح وكلاهما يمكن تبويبها إلي متطلبات عامة وأخري خاصة بكل قائمة لجعلها غير مضللة، يهدف إلي معاملة كل القراء المحتملين للقوائم المالية بشكل متساوي (أحمد، فائزه محمد- 2004م) ، ونظراً لأن طريقة وكيفية إظهار المعلومات لها تأثير علي مستوي القرارات المتخذة فلابد أن يتم الإفصاح عن المعلومات بالطريقةالتي تساعد المستثمر علي اتخاذ القرارات، وترتبط المعلومات التي يجب الإفصاح عنها بما يلي: (الحيزان،أسامة بن فهد- 2007م) .

1. الوحدة المحاسبية ونشاطها .
2. السياسة المحاسبية .

تطور صناعة القرار:

يمثل اتجاه صناعة القراركأساس للعملية الإدارية تطوراً رئيسياَ وهاماًفي مقومات الفكرالإداري ونظريات التنظيم(المجمع العربي)،فبعد أن كانت نظريات التنظيم التقليدية تركز في دراستها علي مجموعة الإجراءات أو الأنشطة التي تمارسها ألاداره‌دون أن تعطي قدراً كافياً من الاهتمام والمفهوم،.وقد أكتسب مفهوم صناعة القرار أهمية كبيرة نتيجة لأفكار ونظريات أسهم فيها علماء السلوك لذا فقد ساعدت العلوم السلوكية (العربي للمحاسبين القانونين– 1999م)،(علم النفس،علم الاجتماع ،الانثربولوجيا) في التعرف علي عناصر صناعة القرارات والعوامل المختلفة التي تتفاعل في التأثير علي عملية صناعة القرارات.

هناك عدة عوامل تؤثر في صناعة القرارتتمثل في الاتي: (قانون الشركات) .

1. العوامل الشخصية ،التكوين النفسي والاجتماعي للشخص صانع القرار.
2. العوامل الاجتماعية ، تصف البيئة الاجتماعية التي يصنع فيها القرار.

عملية صنع القرار:

إن جوهر وظائف الإدارة تتضمن مرحلتين أولهما التصميم أو التحديد ‹الهيئة السعودية للمحاسبين)، والمتمثل في تكوين السياسات وتشكيلها وتخطيطها ومن ثم التنفيذ لما سبق تخطيطه عن طريق القرارات الإدارية،إلا أن هاتين المرحلتين متلازمتين لايمكن فصلهما، ويشكلان معاً فن تحقيق الوظيفة الإدارية. ومعرفة كيفية صناعة القرارات، والوصول إلى نتيجة في عملية صناعة القرار، والتفرقة بين مفهومي عملية صنع القرار وعملية اتخاذ القرار حيث أن عملية صنع القرار تمثل جهداً جماعياً مشتركاً يتم خلاله تناول المشكلة التي تحتاج إلي قرار من جميع جوانبها ، وتأتي عملية اتخاذ القرار في نهاية مراحل عملية صنع القرار (عبد الله ،حاتم– 2004م) .

العوامل المؤثرة في صناعة القرار:

تتمثل عناصر صناعة القرارات الفعالة بآلاتي (أسواق المال والمصارف) :

1. الأهداف المنظمة أو الهيئة، محور التوجيه الأساسي لكل العمليات، لذلك فإن بؤرة الاهتمام في صناعة القرار هي اختيار أنسب الوسائل التي يبدو أنها سوف تحقق أهداف المنظمة التكتيكية أو الإستراتيجية (خشارمة،حسين– 2003م) .
2. ثقافة المجتمع ، وعلي الأخص نسق القيم من الأمور الهامة التي تتصل بعملية صناعة القرار ، فالمنظمة لا تقوم في فراغ وانما تباشر نشاطها في المجتمع .

وعدد الاطار السلوكي لمتخذ القرار في (الخطيب، خالد– 2002م) :

أ . الحالة النفسية لدى الفرد ومدى معقوليتها والتي يمكن من خلالها تفسير السلوك النفسي للفرد في صناعة قراره (طه،عبد الجابر– 1999م)

ب . الحالة البيئية المحيطة بالفرد حيث تعتبر المصدر الأساسي الذي يوجه الشخص إلي اختيار القرار من بين البدائل التي أمامه ،ومن ثم كان اتخاذه له.

خصائص المعلومات المحاسبية في صناعة القرار:

تعتبر الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية من نظريات المحاسبة ومحللي نظم المعلومات المحاسبية و بصورة عامة يؤدي تحديد هذه الخصائص إلي مساعدة المهتمين عند وضع المعايير المحاسبية وتعميم

المعلومات وتحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الأكثر فائدة والمعلومات الأقل فائدة لأغراض صناعة القرارات (منصور،عبد الحفيظ – 1999م) .

الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية في صناعة القرار:

أن الخصائص التي تحدد ما إذا كانت المعلومات الناتجة عن تطبيق بديل محاسبي معين أكثر أو أقل فائدة في مجال اتخاذ القرارات هي خاصيتي الملائمة والثقة في المعلومات (Micheal,Chtfild- 1977)، وأن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد فقط علي الملائمة والثقة وانما يعتمد أيضاً علي خصائص تتعلق بمتخذي القرارات مثل طبيعة القرارات التي يواجهها مستخدم المعلومات(Eldons)، طبيعة النموذج القراري المستخدم(Mourice,Mooitz - 1961)،طبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، مقدار ونوعية المعلومات السابقة التي تتوافر لديه، مقدرة متخذ القرار علي تحليل المعلومات (Harry,Walla)، مستوى الفهم والإدراك المتوفر لدى متخذ القرار.

الدراسة الميدانية:

تناول الباحث وصفا" للطريقة والاجراءات الذي اتبعها في تنفيذ هذه الدراسة يشمل وصفا" لمجتمع وعينة الدراسة، وطريقة اعداده والاجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجة الاحصائية التي يتم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج .

إنتهج الباحث في هذه الدراسة النهج الوصفي المتمثل في وصف استمارة الاستبانة المستخدمة في الدراسة واعداد اجابات افراد عينة الدراسة علي كل عبارة من عبارات اسئلة الاستبانة، واخيرا" اعتماد المنهج التحليلي الاستدلالي القائم علي اختبار صحه فرضيات الدراسة باستخدام الاختبارات الاحصائية المناسبة .

يقصد بمجتمع الدراسة، المجموعة الكلية من العناصر الذي يسعي الباحث ان تعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة ، يتكون مجتمع الدراسة الاصلي من مجموعة من الافراد الاكاديمين والمتخصصين في المجالات ذات الصلة بموضوع الدراسة المنتمين الي شركة شهامة ،شركة ترويج ،صندوق ضمان الودائع،التمويل الأصغر، شركة سكر كنانة،الشركة العربية للأستثمار،بنوك التجارية، ديوان المراجعة القومي، مكاتب المراجعة .

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحث بتحديد حجم العينة بصورة تقريبية لكل مجموعة اعتمادا" علي حجم المجتمع من تلك المجموعة . يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعي الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، يتكون مجتمع الدراسة الاصلي من جميع الموظفين في الجهات الاتية: مختلف البنوك، سوق الخرطوم للاوراق المالية، مكاتب المراجعة والمحاسبة، المستثمرين الافراد، اضافة" الي بعض الاساتذة الجامعيين من الاختصاصات ذات العلاقة بموضوع الدراسة،أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع عدد (70) إستمارة استبيان علي المستهدفين من بعض الجهات وقد استجاب (65) فردا" حيث اعادوا الاستبيان بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة أي مانسبتة تقريبا" (93%) من المستهدفين

لاختبار صحه الفرضيات وللإجابة على عبارات الدراسة والتحقق من فرضياتها تم حساب الوسيط لكل عبارة من عبارات الاستبيان والتي تبين آراء عينة الدراسة بخصوص كفاءة الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وأثره في صناعة القرار، مقياس لكرت الخماسي إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل إجابة " أوافق بشدة"، والدرجة (4) كوزن لكل إجابة" أوافق"، والدرجة (3) كوزن لكل إجابة "محايد "، والدرجة (2) كوزن لكل إجابة " لا أوافق"، والدرجة

(1) كوزن لكل إجابة" لا أوافق بشدة". إن كل ما سبق ذكره وحسب متطلبات التحليل الإحصائي هو تحويل المتغيرات الاسمية إلى متغيرات كمية، وبعد ذلك استخدم اختبار مربع كاي لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية.

1- عرض ومناقشة إجابات العينة علي عبارات الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي:

ضعف كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يؤثر على صناعة القرارات:

وللتحقق من هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الأولى، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم 1: الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	لا تلتزم المنشآت بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية	5	أوافق بشدة
2	تقدم المنشآت قوائم مالية تفتقر إلى الإفصاح المحاسبي	3	محايد
3	ضعف الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يؤدي إلى تضليل المستثمرين	3	محايد
4	قرار الاستثمار الذي يتخذه المستثمر يعتمد على قوائم مالية معدة بصورة جيدة وتحتوي على إفصاح محاسبي كافي	3	محايد
5	يعتمد المستثمر على المعلومات المحاسبية المعدة بواسطة المنشآت لأنها على درجة عالية من الأهمية في تحديد وتقييم عائد الاستثمار وصناعة القرار	3	محايد
6	الإفصاح في القوائم المالية دليل واضح على نجاح العملية الاستثمارية، وتمليك المستثمرين المعلومات الصحيحة عن المنشآت بصورة قانونية تساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية	4	أوافق
	جميع العبارات	3	محايد

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2011م

يتبين من الجدول رقم (1) ما يلي:

بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن المنشآت لا تلتزم بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (3)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة محايدين على أن المنشآت تقدم قوائم مالية تفتقر إلى الإفصاح المحاسبي.

بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (3)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة

محايدين على أن ضعف الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يؤدي إلى تضليل المستثمرين.

بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (3)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة محايدين على أن قرار الاستثمار الذي يتخذه المستثمر يعتمد على قوائم مالية معدة بصورة جيدة وتحتوي على إفصاح محاسبي كافي.

بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (3)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة محايدين على أن المستثمر يعتمد على المعلومات المحاسبية المعدة بواسطة المنشآت لأنها على درجة عالية من الأهمية في تحديد وتقييم عائد الاستثمار وصناعة القرار.

بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الإفصاح في القوائم المالية دليل واضح على نجاح العملية الاستثمارية، وتمليك المستثمرين المعلومات الصحيحة عن المنشآت بصورة قانونية تساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى (3)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة محايدين على ما جاء بعبارات الفرضية الأولى.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجدول رقم (1) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى، الجدول رقم (2) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم 2: نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	لا تلتزم المنشآت بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية	2	28.65
2	تقدم المنشآت قوائم مالية تفتقر إلى الإفصاح المحاسبي	4	27.38
3	ضعف الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يؤدي إلى تضليل المستثمرين	4	10.15
4	قرار الاستثمار الذي يتخذه المستثمر يعتمد على قوائم مالية معدة بصورة جيدة وتحتوي على إفصاح محاسبي كافي	4	12.31
5	يعتمد المستثمر على المعلومات المحاسبية المعدة بواسطة المنشآت لأنها على درجة عالية من الأهمية في تحديد وتقييم عائد الاستثمار وصناعة القرار	4	13.38
6	الإفصاح في القوائم المالية دليل واضح على نجاح العملية الاستثمارية، وتمليك المستثمرين المعلومات الصحيحة عن المنشآت بصورة قانونية تساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية	4	18.46

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2011م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (28.65) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (2)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن المنشآت لا تلتزم بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (27.38) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (2)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح المحايدين على أن المنشآت تقدم قوائم مالية تفتقر إلى الإفصاح المحاسبي.

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (10.15) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.49)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (2)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح المحايدين على أن ضعف الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يؤدي إلى تضليل المستثمرين.

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (12.31) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.49)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (2)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح المحايدين على أن قرار الاستثمار الذي يتخذه المستثمر يعتمد على قوائم مالية معدة بصورة جيدة وتحتوي على إفصاح محاسبي كافي.

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (13.38) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (2)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح المحايدين على أن المستثمر يعتمد على المعلومات المحاسبية المعدة بواسطة المنشآت لأنها على درجة عالية من الأهمية في تحديد وتقييم عائد الاستثمار وصناعة القرار.

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة السادسة (18.46) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (2)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن الإفصاح في القوائم المالية دليل واضح على نجاح العملية الاستثمارية، وتمليك المستثمرين المعلومات الصحيحة عن المنشآت بصورة قانونية تساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

مما تقدم يلاحظ الباحث تحقق فرضية الدراسة الأولى لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة

الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (6) عبارات وعلى كل منها هناك (65) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى ستكون (390) إجابةً. ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الأولى بالجدول رقم (3) والرسم البياني رقم (1) أدناه:

جدول رقم 3: التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	116	%29.7
أوافق	105	%26.9
محايد	106	%27.2
لا أوافق	32	%8.2
لا أوافق بشدة	31	%7.9
المجموع	390	% 100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2011م

يتبين من الجدول رقم (3) أن عينة الدراسة تضمنت على (116) إجابة وبنسبة (29.7%) موافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى، و(106) إجابة وبنسبة (27.2%) محايدة، و(105) إجابة وبنسبة (26.9%) موافقة، و(32) إجابة وبنسبة (8.2%) غير موافقة، و(31) إجابة وبنسبة (7.9%) غير موافقة بشدة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى (93.36) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (1)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى.

يوضح جدول رقم(4) نتائج معامل الإرتباط سبيرمان(Correlation Coefficient - Spearman) لمتغيرات الفرضية الأولي:

جدول رقم 4: نتائج معامل الإرتباط لمتغيرات الفرضية الأولي

المتغيرات التابعة	المتغير المستقل رقم (1) (إلتزام المنشآت بالإفصاح المحاسبي)		المتغير المستقل رقم (2) (القوائم المالية المقدمة تفتقر إلي الإفصاح المحاسبي)	
	قيمة الإرتباط	مستوي الدلالة	قيمة الإرتباط	مستوي الدلالة
1. تضليل المستثمرين	-.201	.108	.113	.368
2. قرار الإستثمار	-.193	.123	.306	.013
3. تحديد وتقييم عائد الإستثمار	.022	.863	.065	.608
4. تمليك المستثمرين المعلومات قانونياً	.194	.122	.023	.857

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2012م

يتضح للباحث من الجدول رقم (4) مايلي:

1. وجود علاقة عكسية ضعيفة بين إلتزام المنشآت بالإفصاح المحاسبي وتضليل المستثمرين، حيث بلغت قيمة الإرتباط (201.-)، وأنها غير معنوية حيث بلغت مستوي الدلالة (108.) وهي أكبر من مستوي المعنوية (05.). بينما توجد علاقة طردية ضعيفة بين القوائم المالية المقدمة تفتقر إلي الإفصاح المحاسبي وتضليل المستثمرين، حيث بلغت قيمة الإرتباط (113.)، وأنها غير معنوية حيث بلغت مستوي الدلالة (368.) وهي أكبر من مستوي المعنوية (05.).

2. وجود علاقة عكسية ضعيفة بين إلتزام المنشآت بالإفصاح المحاسبي وقرار الإستثمار، حيث بلغت قيمة الإرتباط (193.-)، وأنها غير معنوية حيث بلغت مستوي الدلالة (123.) وهي أكبر من مستوي المعنوية (05.). بينما توجد علاقة طردية بين القوائم المالية المقدمة تفتقر إلي الإفصاح المحاسبي وقرار الإستثمار، حيث بلغت قيمة الإرتباط (306.)، وأنها معنوية حيث بلغت مستوي الدلالة (013.) وهي أقل من مستوي المعنوية (05.).

3. وجود علاقة طردية ضعيفة بين إلتزام المنشآت بالإفصاح المحاسبي وتحديد وتقييم عائد الإستثمار، حيث بلغت قيمة الإرتباط (022.)، وأنها غير معنوية حيث بلغت مستوي الدلالة (863.) وهي أكبر من مستوي المعنوية (05.). بينما توجد علاقة طردية ضعيفة بين القوائم المالية المقدمة تفتقر إلي الإفصاح المحاسبي وتحديد وتقييم عائد الإستثمار، حيث بلغت قيمة الإرتباط (065.)، وأنها غير معنوية حيث بلغت مستوي الدلالة (608.) وهي أكبر من مستوي المعنوية (05.).

4. وجود علاقة طردية ضعيفة بين إلتزام المنشآت بالإفصاح المحاسبي وتضليل المستثمرين، حيث بلغت قيمة الإرتباط (194.)، وأنها غير معنوية حيث بلغت مستوي الدلالة (122.) وهي أكبر من مستوي المعنوية (05.). بينما توجد علاقة طردية ضعيفة بين القوائم المالية المقدمة تفتقر إلي الإفصاح المحاسبي وتضليل المستثمرين،

حيث بلغت قيمة الإرتباط (.023)، وأنها غير معنوية حيث بلغت مستوي الدلالة (.857) وهي أكبر من مستوي المعنوية (.05).

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: "

ضعف كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يؤثر على صناعة القرارات :

قد أيدت دراسة (محمد شريف توفيق،1989م) هذه النتيجة حيث أنها توصلت إلي ان متطلبات معيار الإفصاح المحاسبي السعودي غير كافي لتلبية إحتياجات المستفيدين حاليا" ومستقبلا" ،وجود تباين في درجة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من شركة الي اخري علي الرغم من وجود إشتراطات محدودة للعرض والإفصاح – كما عززت دراسة (رزق عادل أحمد،2002م) هذه النتيجة حيث توصلت الي أن هنالك قصور في متطلبات الإفصاح وفقا" لمعايير الإفصاح المصرية . كما ايدت دراسة (مأمون مدني مهدي سبيل، 2004م) هذه النتيجه حيث توصلت الي أن القوائم المالية المنشورة لا تحقق الغرض الكافي لاجراء تحليل مالي يبين الي أي مدي تعكس البيانات والمعلومات المالية عن النشاط الإقتصادي .

2- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي:

" **الوعي والمعرفة بالتقارير المالية لدى المستثمرين يؤثر على صناعة القرار** ".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثانية، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعةً، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم 5: الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	يحتاج المستثمر إلى المعلومات المحاسبية بصفة مستمرة لكي يتمكن من المفاضلة بين البدائل الاستثمارية واتخاذ القرارات	4	أوافق
2	عدم الوعي والمعرفة بالتقارير المالية يجعل المستثمر يعتمد على وسائل أخرى	3	محايد
3	التقارير المالية توفر معلومات عن الموارد المالية والالتزامات وحقوق الملكية وتساعد المستثمرين والأطراف الأخرى على التعرف على المركز المالي للمنشأة	3	محايد
4	التقرير المالي يوفر معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين وذلك لمساعدتهم في اتخاذ القرار الاستثماري	3	محايد
5	صدق القوائم المالية يتطلب الإفصاح ويساعد في اتخاذ القرارات السليمة	3	محايد
6	مدى كفاءة ومقدرة الإداريين في جميع المستويات الإدارية تؤدي إلى اتخاذ قرارات تحقق أهداف المنشأة	3	محايد
	جميع العبارات	3	محايد

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2011م

يتبين من الجدول رقم (5) ما يلي:

بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأول (4)، و تعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن المستثمر يحتاج إلى المعلومات المحاسبية بصفة مستمرة لكي يتمكن من المفاضلة بين البدائل الاستثمارية واتخاذ القرارات.

بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (3)، و تعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة محايدين على أن عدم الوعي والمعرفة بالتقارير المالية يجعل المستثمر يعتمد على وسائل أخرى.

بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (3)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة محايدين على أن التقارير المالية توفر معلومات عن الموارد المالية والالتزامات وحقوق الملكية وتساعد المستثمرين والأطراف الأخرى على التعرف على المركز المالي للمنشأة.

بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (3)، و تعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة محايدين على أن التقرير المالي يوفر معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين وذلك لمساعدتهم في اتخاذ القرار الاستثماري.

بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (3)،وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة محايدين على أن صدق القوائم المالية يتطلب الإفصاح ويساعد في اتخاذ القرارات السليمة.

بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (3)،وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة محايدين على أن مدى كفاءة ومقدرة الإداريين في جيمع المستويات الإدارية تؤدي إلى اتخاذ قرارات تحقق أهداف المنشأة.

بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية (3)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة محايدين على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجدول رقم (5) إلى أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية، الجدول رقم (6) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم 6: نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	يحتاج المستثمر إلى المعلومات المحاسبية بصفة مستمرة لكي يتمكن من المفاضلة بين البدائل الاستثمارية واتخاذ القرارات	3	15.31
2	عدم الوعي والمعرفة بالتقارير المالية يجعل المستثمر يعتمد على وسائل أخرى	4	29.69
3	التقارير المالية توفر معلومات عن الموارد المالية والالتزامات وحقوق الملكية وتساعد المستثمرين والأطراف الأخرى على التعرف على المركز المالي للمنشأة	4	15.08
4	التقرير المالي يوفر معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين وذلك لمساعدتهم في اتخاذ القرار الاستثماري	4	8.92
5	صدق القوائم المالية يتطلب الإفصاح ويساعد في اتخاذ القرارات السليمة	4	11.38
6	مدى كفاءة ومقدرة الإداريين في جيمع المستويات الإدارية تؤدي إلى اتخاذ قرارات تحقق أهداف المنشأة	4	12.77

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2011م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (15.31) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (6)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن المستثمر يحتاج إلى المعلومات المحاسبية بصفة مستمرة لكي يتمكن من المفاضلة بين البدائل الاستثمارية واتخاذ القرارات.

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (29.69) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (6)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح المحايدين على أن عدم الوعي والمعرفة بالتقارير المالية يجعل المستثمر يعتمد على وسائل أخرى.

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (15.08) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (6)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح المحايدين على أن التقارير المالية توفر

معلومات عن الموارد المالية والالتزامات وحقوق الملكية وتساعد المستثمرين والأطراف الأخرى على التعرف على المركز المالي للمنشأة.

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (8.92) وهذه القيمة أصغر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.49)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (6)، فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة على أن التقرير المالي يوفر معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين وذلك لمساعدتهم في اتخاذ القرار الاستثماري.

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (11.38) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.49)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (6)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح المحايدين على أن صدق القوائم المالية يتطلب الإفصاح ويساعد في اتخاذ القرارات السليمة.

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة السادسة (12.77) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.49)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (6)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن مدى كفاءة ومقدرة الإداريين في جيمع المستويات الإدارية تؤدي إلى اتخاذ قرارات تحقق أهداف المنشأة.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الثانية لأغلبية العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الثانية عددها (6) عبارات وعلى كل منها هناك (65) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية ستكون (390) إجابة، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثانية بالجدول رقم (7) والرسم البياني رقم (2) أدناه.

جدول رقم 7: التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	80	%20.5
أوافق	99	%25.4
محايد	114	%29.2
لا أوافق	54	%13.8
لا أوافق بشدة	43	%11.0
المجموع	390	% 100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2011م

يتبين من الجدول رقم (7) والشكل رقم (2) أن عينة الدراسة تضمنت على (114) إجابة وبنسبة (29.2%) محايدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية، و(99) إجابة وبنسبة (25.4%) موافقة، و(80) إجابة وبنسبة (20.5%) موافقة بشدة، و(54) إجابة وبنسبة (13.8%) غير موافقة، و(43) إجابة وبنسبة (11.0%) غير موافقة بشدة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية (45.41) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (6/3/4)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات المحايدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية.

يوضح جدول رقم (8) نتائج معامل الإرتباط سبيرمان (Correlation Coefficient – Spearman) لمتغيرات الفرضية الثانية:

جدول رقم 8: نتائج معامل الإرتباط لمتغيرات الفرضية الثانية

المتغيرات التابعة	المتغير المستقل (عدم وعي ومعرفة المستثمر بالتقارير المالية)	
	قيمة الإرتباط	مستوي الدلالة
1. المفاضلة بين البدائل الإستثمارية واتخاذ القرارات	.422	.000
2. التقارير المالية توفر معلومات عن الموارد المالية والإلتزامات وحقوق الملكية	-.020	.872
3. القوائم المالية صادقة	.328	.008
4. التقرير المالي يقدم معلومات مفيدة للمستثمرين	-.046	.716
5. قرارات الإداريين في جميع المستويات الإدارية ذات كفاءة	.107	.375

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2012م

يتضح للباحث من الجدول رقم (8) مايلي:

1. وجود علاقة طردية بين عدم وعي ومعرفة المستثمر بالتقارير المالية والمفاضلة بين البدائل الإستثمارية وإتخاذ القرارات، حيث بلغت قيمة الإرتباط (.422)، وأنها معنوية حيث بلغت مستوي الدلالة (.000) وهي أقل من مستوي المعنوية (.05).
2. وجود علاقة عكسية ضعيفة بين عدم وعي ومعرفة المستثمر بالتقارير المالية والتقارير المالية توفر معلومات عن الموارد المالية والإلتزامات وحقوق الملكية، حيث بلغت قيمة الإرتباط (-.020)، وأنها غير معنوية حيث بلغت مستوي الدلالة (.872) وهي أكبر من مستوي المعنوية (.05).
3. وجود علاقة طردية بين عدم وعي ومعرفة المستثمر بالتقارير المالية والقوائم المالية صادقة، حيث بلغت قيمة الإرتباط (.328)، وأنها معنوية حيث بلغت مستوي الدلالة (.008) وهي أقل من مستوي المعنوية (.05).

4. وجود علاقة عكسية ضعيفة بين عدم وعي ومعرفة المستثمر بالتقارير المالية والتقرير المالي يقدم معلومات مفيدة للمستثمرين، حيث بلغت قيمة الإرتباط (.046-)، وأنها غير معنوية حيث بلغت مستوي الدلالة (.716) وهي أكبر من مستوي المعنوية (.05).

5. وجود علاقة طردية بين عدم وعي ومعرفة المستثمر بالتقارير المالية وقرارات الإداريين في جميع المستويات الإدارية ذات كفاءة، حيث بلغت قيمة الإرتباط (.107)، وأنها غير معنوية حيث بلغت مستوي الدلالة (.375) وهي أكبر من مستوي المعنوية (.05).

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: "الوعي والمعرفة بالتقارير المالية لدى المستثمرين يؤثر على صناعة القرار"

وقد عززت هذه النتيجه دراسة (د. محمد أحمد الحسين ، 1992م) هذه النتيجه حيث توصلت الي ان عدم إظهار العناصر غير العادية في مكانها الخاص بقوائم الدخل وبالتفصيل اللازم يجعل من الصعب علي المستثمر التفرقة بينها وبين العناصر العادية الامر الذي يؤدي الي عدم قدرته علي تقدير السيوله الماليه والنقدية للشركه .

ولم تعزز هذه النتيجة دراسة (أحمد محمد صلاح، 1995م) هذه النتيجة بأن هذه الدراسة لم تتطرق إلي تطوير كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ومدي موثقيتها ومصداقيتها في صناعة القرارات، من خلال الفرضيات التي تقوم عليها، بناء علي المعايير المحاسبية التي تضمن فعاليتها ونجاحها في تحقيق الأهداف المرجوة .

النتائج :

بعد استعراض الجانب النظري للدراسه والدراسة الميدانية، توصل الباحث الى النتائج التاليه:

1- يوفر الافصاح المحاسبي بالقوائم المالية معلومات ملائمة تساعد في تقييم المقدرة الربحية للمنشأة بما يدعم الشفافية والافصاح التام.

2-يقدم الافصاح المحاسبي بالقوائم المالية معلومات مفيدة تساعد المستخدمين والمستثمرين في اتخاذ قراراتهم مما يشبع رغباتهم.

3-يقدم الافصاح المحاسبي بالقوائم المالية معلومات تساعد في التنبؤات الاقتصادية للمنشاة عن طريق تقديم معلومات موثقة وقابلة للفهم لمستخدميها .

4- يعتبر الافصاح المحاسبي باالقوائم المالية الواردة بالتقارير المالية المصدر الاساسي للمعلومات التي يعتمد عليها المستخدمين والمستثمرين في صناعة قراراتهم الاقتصادية.

5-ضعف كفاءة الافصاح المحاسبي في القوائم المالية يؤثر علي مستخدمي المعلومات المحاسبية.

6-توفر المعلومات المحاسبيه عن خطط الاداره المستقبليه للمشروعات تزيد من فرص الاستثمار في الاوراق الماليه.

التوصيات :

بعد استعراض الجانب النظري للدراسه والدراسة الميدانية، توصل الباحث الى التوصيات التاليه:

1- تكون المعلومات المحاسبيه في القوائم المالية ذات حياد ، ويقصد بذلك ان الاهتمام الاساسي يركز علي الملائمه والموثوقيه في المعلومات الماليه التي يتم الافصاح عنها.

2- ضرورة توفير المعلومات الماليه وغير الماليه عن الشركه لأن الحصول على المعلومات وحرية تداولها ومصداقيتها ودقتها من القضايا الملحه على رجال الأعمال والمستثمرين.

3- التزام الشركه بالنصوص القانونيه والمبادئ المحاسبيه المتعارف عليها ومتطلبات اخرى تفرضها جهات تنظيم المهنه بإعداد ونشر تقاريرها الماليه بصفه دوريه وتتضمن كافة البيانات التي تشكل مصدراً رئيسياً للمعلومات التي يحصل عليها كافة فئات المتعاملين المتأثره اموالهم بالشركه.

4- العمل على التوسع في الإفصاح ليشمل كل من الإفصاح عن الموارد البشريه والمسئوليه الإجتماعيه في القوائم الماليه المحاسبية حتى تكون المعلومات التي تنتجها القوائم الماليه ذات نفع عام.

5- على الإداره أن تزيد من منفعة المعلومات الماليه عن طريق تحديد الاحداث والظروف وشرح تأثيراتها الماليه على المنشأه .

6- الإهتمام بإقامة الندوات والسمنارات والدورات التى تشجع على الإلتزام بمعيار العرض والافصاح.

المراجع:

1. الصعيدي ،إبراهيم أحمد(1985م) تقييم الأداء في إطار منهج النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية الإدارية ،جامعة عين شمس، كلية التجارة ، القاهرة .
2. درويش، إبراهيم (1974م)، الإدارة العامة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة .
3. شيخة، إبراهيم عبدالعزيز ، (بدون تاريخ) ،أصول الإدارة العامة ، دار النهضة للنشر، القاهرة .
4. مصطفى ،إبراهيم وآخرون (1996م) ،المعجم الوسيط ، الجزء الثاني ،القاهرة .
5. منظور، إبن(1971م)، ،لسان العرب، دار المعارف للنشر،القاهرة .
6. المصري ،أحمد(1985م)، الإدارة والمدير العصري، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة،الإسكندرية.
7. النور،أحمد(2003م) ،المحاسبة المالية والقياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية،الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية .
8. عبد العال ،أحمد رجب (1993م)، مبادئ المحاسبة المالية ،مؤسسة شباب الجامعة للنشر، القاهرة.
9. نور،أحمد،السوافيري،.فتحي(1997م)،المحاسبة الإدارية واتخاذ القرارات وتقييم الأداء،الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية .
10- جمعة،إسماعيل إبراهيم،كرم، زينات محمد(2000م)، المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.

الرسائل الجامعية

1- صلاح،أحمد محمد(1995م)، تطوير معايير الافصاح في التقارير المالية للمشروعات ذات النشاط الدولي العاملة في مصر،دراسة نظرية تطبيقة،جامعة الزقازيق، رسالة دكتوراة غير منشورة، الزقازيق .

2- شبو،إسماعيل محمد أحمد(2007م)، تقويم أهمية المعلومات المالية لأسواق الأوراق المالية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، الخرطوم .

3- النجار،جميل حسن محمد(2007م)، متطلبات الإفصاح في القوائم المالية والتقارير المالية لدي شركات المساهمة العامة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، الخرطوم .

4- احمد،رزق عادل(2002م)، تقييم الاستثمارات المالية للبنوك وشركات تداول الاوراق المالية والافصاح عنها في ضوء المعايير المحاسبية ، جامعة عين شمس، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهره .

5- المعايطة،سليمان خالد (2002م) دور البيانات المالية والمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا رسالة ماجستير غيرمنشورة، الخرطوم.

6-الافصاح المحاسبي بين النظرية والتطبيق(2004م)،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة ،الخرطوم .

7-السيد،صالح محمد(2004م) ،الإفصاح بين النظرية والتطبيق،دراسة تحليلية علي الشركات الصناعية المساهمة الأردنية،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة، الخرطوم .

8-الفرا،،عبد الشكور عبد الرحمن موسي(2005م)،اهمية البيانات والقوائم المالية والمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في الطاقة الانتاجية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستيرغير منشورة، الخرطوم .

9-حسين،عبدالله احمد طه(1998م)، اثرالافصاح المحاسبي في اتخاذ قرار الاستثمار في الاوراق المالية،جامعة امدرمان الاسلامية،رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم .

10-احمد،فائزة محمد(2004م)، مشاكل الافصاح في القوائم المالية،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،رسالة ماجستير غير منشورة، الخرطوم .

المجلات والدوريات

1-الحيزان، أسامة بن فهد(2007م) ،أثر الإفصاح عن التنبؤات في قرارات الإستثمار في الأوراق المالية،معهد الإدارة العامة ، مجلة الإدارة العامة، العدد الثالث، الرياض .

2-المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،المعايير المحاسبية(1999م) ،شركة مطابع الخط، عمان .

3-المجمع العربي للمحاسبين القانونين(2001م)، مفاهيم التدقيق المتقدمة، مطابع الشمس، عمان .

4-المملكة الأردنية الهاشمية ، قانون الشركات الأردني المؤقت رقم(1) لسنة 1989م.

5-الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين(1997م)، تحليل مقارن للسياسات المحاسبية للشركات المساهمة العامة،دار المريخ للنشر،الرياض .

6- عبد الله،حاتم(2004م)، السودان التحديث علي الموقع الحديث،مجلة المصارف العربية،اتحاد المصارف العربية ،نوفمبر،الخرطوم.

7-أسواق المال والمصارف العربية تفاعل لدفع التنمية،مجلة المصارف العربية اتحاد المصارف العربية،(العدد 2004،277هـ) .

8-خشارمة،حسين- 2003م ،مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة،نابلس:جامعة النجاح الوطنية،مجلة جامعة النجاح الوطنية للأبحاث،العلوم الإنسانية،المجلد 17،العدد الأول.

9-الخطيب،خالد(2002م) ،الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المالية المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم(1)،مجلة جامعة دمشق،المجلد الثاني عشر،العدد الثاني، دمشق.

10-طه،عبد الجابر السيد(1999م)، الإفصاح المحاسبي ودورة في تنشيط الأسواق المالية العربية،جامعة الأزهر ،مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي،العدد التاسع،القاهرة .

11-منصور،عبدالحفيظ،- 1999،الشفافية لمعايير المحاسبة والسرية المهنية،(عمان:جمعيةمدققي الحسابات،مجلة المدقق ،العدد،38،م).

4. الكتب الانجليزية

1-Mourice Mooitz,M The Basic Postulales Of Accounting (New York, AICPA,1961) .

2-Eldons. Hendrickson, Accounting Theory, Richard D. INC (Home wood, Hinois, 1982).

3- Micheal .Chtfield ,Ahistory accounting Though,(N. Y Report E.KriegerCo ,1977) .
4-Ahamed Belagaoui,Accounting Theory,2edeolition,(Harcourt,1985).
5- F.GliveDepaula,The PrinciplesOfAuditing,SiR(London:Issac Pitman and Son Ltd,1961) .
6- Kenneths Most, Accounting Theory,Op ,City.
7-Financial Accounting Standard Board (FASB), Standard of Financial Accounting Concepts No.5 "Recognition and Measurement in Financial Stat.
8-International Accounting Standards Committee.No24, 1984.
9-Report Of Study Croupon, The Objective Offainancil Statements, Objectives Of Financial Statements, (New York: AICBA, 1973).
10-Harry Walla, A dictionary of Accounting, (Eagle Wood Cliffs, Prentice, Hall, 1989).